

Mission permanente  
de l'État du Qatar  
auprès de l'Office  
des Nations-Unies à Genève



الوفد الدائم لدولة قطر  
لدى مكتب الأمم المتحدة  
جنيف

FAX

Ref:2269

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights and with reference to latter's note dated 18/5/2012, asking Government to provide Information to the OHCHR Study on the work and employment of persons with disabilities, as set forth in the Human Rights Council resolution A/HRC/RES/19/11.

The permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the Above mentioned requested information as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurance of its high consideration.

Geneva, June 27, 2012



OHCHR  
CH- 1211 Geneva 10  
Fax: 022 917 9008

OHCHR REGISTRY

26 JUN 2012

Recipients : CRPD

E.F

**تقرير عمل الاشخاص ذوي الاعاقة  
وفرض العمالة المتاحة لهم**

يناير 2012

يتضمن هذا التقرير معلومات وبيانات عن التدابير المتخذة بشأن فرص العمل المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر:

1- التدابير التي تم اعتمادها لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص متساوية للعمل المريح والمثمر في سوق عمل منفتح

تناولت الاستراتيجية الوطنية للأسرة في دولة قطر التي اطلقها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في ديسمبر 2010 فئة الأشخاص ذوي الإعاقة في المحور الاقتصادي ومن بين اهدافه تطوير خدمات التأهيل والتشغيل للأشخاص المعاقين وذلك من خلال ، ترسيخ مجالات وفرص العمل المتاحة للأشخاص المعاقين ، تمكين المعاقين بما يتفق مع احتياجات سوق العمل ومتطلباته ، والحفاظ على الدعم والمعونات المقدمة للمعاقين .

2- التدابير المزمعة لتعديل أو تحرير القوانين ، القواعد الاهراق ، والممارسات التي تشكل تمييزا ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل

أ- تم إطلاق استراتيجية التنمية الوطنية في دولة قطر 2011-2016 والتي تأتي تنويعا لمشاورات ومناقشات وقرارات مستضيفة قامت بها الجهات المعنية بالدولة بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني وشملت جميع فئات المجتمع القطري . حيث ان احد اهدافها ارساء نظام حماية اجتماعية متكامل وخاصة للفئات المهمشة والضعيفة ومن بينها فئة الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك إضافة إلى بناء بيئة تمكينية لإدماج تلك المجموعات المهمشة والضعيفة في المجتمع وفي قوة العمل بما في ذلك توفير بيئة عمل تساعد على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة .

ب- إن السياسة السكانية في دولة قطر 2010-2015 ، تركز اهدافها وغاياتها حول ستة محاور وقد تم إفراد جزء خاص لقطبايا للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن محور قضايا التمكين . يندرج على غايتين احدهما تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحقيق الاهداف الرامية إلى ذلك كقبول الأشخاص ذوي الإعاقة في ميادين العمل المناسبة لهم . ومكافحة كافة اشكال التمييز ضدهم .

3- البرامج و التدابير الأخرى التي تم تطويرها لتعزيز فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص ، لاسيما المجموعات الضعيفة مثل الشباب والنساء ذوي الإعاقة وتشمل ما يأتي :

أ- الدستور الدائم لدولة قطر يكفل مساواة المواطنين في جميع الحقوق والتواجبات دون تمييز لأي سبب وبغض النظر عن الجنس كما يكفل تكافؤ الفرص للجميع سيث ضمن هذه الحقوق للمرأة المعاقة أسوة بالذين لا يعانون من إعاقة . وذلك في نص المادة (18) (يقوم المجتمع القطري على دعائم العدل والاحسان والحرية والمساواة ومكارم الاخلاق) . كما نصت المادة (19) منه على ان ( تصون الدولة دعائم المجتمع، وتكفل الامن، والاستقرار وتكافؤ الفرص للمواطنين كافة)

ب- اضمنت دولة قطر بتاريخ 24 مارس 2009 للاتفاقية الدولية للتضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، وسدر المرسوم رقم (28) لسنة 2009 بالموافقة على الانضمام للاتفاقية في 2009/6/23 . ونصت المادة (1) من ذلك المرسوم على ان يكون للاتفاقية قوة القانون وفقا للمادة (68) من الدستور مع مراعاة التحفظات والاعلانات الواردة في وثيقة الانضمام. وقد تضمنت الاتفاقية بنودا تتعلق بالمرأة المعاقة .

ت- القانون رقم (2) لسنة 2004 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة ، فقد نصت المادة (2) منه على انه (يتمتع ذوو الاحتياجات الخاصة ، إضافة إلى ما يتمتعون به من حقوق بموجب التشريعات الاخرى بالحقوق التالية... الخ) . ويكفل هذا القانون للمرأة المعاقة حقوق إلى جانب حقوقها في التشريعات الاخرى، حيث تتمتع المرأة المعاقة بالحقوق التالية : التربية والتعليم والتأهيل على حسب قدرتها، الرعاية الطبية والنفسية والثقافية والاجتماعية . والحصول على الادوات والاجهزة ووسائل النقل والمعدات التي تساعد على التعليم والتأهيل والحركة والتنقل اسوة بالمرأة الغير معاقة . وكذلك العمل الذي يتناسب مع قدراتها ومؤهلاتها وتأهيلها ، وتأمين المرافق الخاصة بها في الاماكن العامة ومشاركتها في القرارات المتعلقة بها . وهذا ما نصت عليه المادة (2) من القانون والمشاركة السياسية ايضا.

4- التدابير المعتمدة لتمكين الاشخاص ذوي الاعاقة من الحصول على البرامج العامة للتوجيه التقني والمهني، وخدمات التوظيف والتدريب ومباشرة الاعمال الحرة وتكوين الجمعيات والخطوات التيسيرية المعقولة لهم

قرص دولة قطر على تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع للمطاب المستهدفة ومنها الاشخاص ذوي الاعاقة وهي كالتالي :

أ- مركز التكنولوجيا المساعدة "مدي" ، يعتبر مركز صدى أحد مبادرات المجلس الأعلى للاتصالات والتكنولوجيا المعلومات والذي تم افتتاحه عام 2010 وهو مؤسسة غير ربحية تهدف إلى تمكين

الأشخاص ذوي الإعاقة المختلفة ( السمعية ، البصرية ، الحركية والذهنية ) من خلال توفير بيئات تفاعلية تتضمن أحدث تقنيات التكنولوجيا المساعدة . ويقوم العاملون في المركز بتزويد زواره من ذوي الإعاقات بالاستشارات الملائمة فيما يتعلق باستخدام الحلول المتكاملة للتكنولوجيا المساعدة . كما يعقد المركز دورات تدريبية للأفراد والمؤسسات للتعرف على كيفية استخدام تلك التكنولوجيا بالإضافة إلى وجود مكتبة رقمية تحتوي على العديد من المصادر الخاصة بهذا المجال .

ب- مبادرة "تواصل بدون إعاقة" : هي مبادرة مشتركة بين مركز " مدى " وشركة اتصالات قطر (كيوتل) وشركة فودافون قطر تم تنفيذها عام 2010 وذلك في إطار جهود المركز لربط ذوي الإعاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتضمن المبادرة تجنّب ذوي الإعاقة دفع مبالغ مادية أعلى من الآخرين لاستخدام تقنيات الاتصالات الجوّالة ، بما في ذلك برامج وملحقات التكنولوجيا المساعدة والأجهزة الخفيفة المتخصصة والدخول إلى المواقع الإلكترونية ومزيد من التواصل مع متاجر شركة كيوتل وفودافون .

ت- مبادرة "إمكان" : تم التمهيد في عام 2011 بين كل من مركز " مدى " مع شركة ميكروسوفت قطر ومقرها واحدة قطر للعلوم والتكنولوجيا في تنفيذ برنامج إمكان والذي يهدف إلى ربط ذوي الإعاقة في قطر بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما حمّله لهم من افاق رحبة وفرص وأعدة ويسعى هذا البرنامج المشترك والقائم على مبدأ التمكين - إلى تسهيل دمج ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال الوسائل التعليمية والمتكبرة والليات التي تضمن توفير وسائل التكنولوجيا المساعدة لذوي الإعاقة بما يتلاءم مع احتياجاتهم .

ث- الخلق النقاشية حول " أهمية استخدام التكنولوجيا المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة : قام مركز التأهيل الدولي- الاقليم العربي- بالتعاون مع مركز التكنولوجيا المساعدة قطر " مدى " ومركز القطري الثقافي الاجتماعي للصوم . بتنظيم هذه الخلق النقاشية في عام 2011 ، بهدف ترجمة بنود الاتفاقية عمليا وتوعية المجتمع بالتكنولوجيا المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة على اعتبار احد بنود الاتفاقية الدولية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على توفير افضل البرامج والخدمات لهذه الفئة في مجال تكنولوجيا المعلومات .

ج- ندوة الاعلام وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة: قام المجلس الاعلى لشؤون الاسرة واللجنة الوطنية لحقوق الانسان بتنظيم هذه الندوة في فبراير 2012 بهدف التعرف على اليات تناول وسائل الاعلام ليخدم قضايا الإعاقة من منظور حقوقى والى معايير مهنية من خلال توفير بيئة حوارية لتبادل الافكار والرؤى ، ومن بين التوصيات الصادرة عن الندوة العمل على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى مختلف الوسائط الالكترونية بما يضمن مشاركتهم

في جميع أوجه الحياة وذلك من خلال قيام الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بتوفير الأجهزة والبرامج الالكترونية اللازمة لذلك .

**5- حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ظروف عمل عادلة وملائمة بما في ذلك تكافؤ الفرص**

**وتقاضي اجر متساوي لقيام التيام بعمل متساوي القيمة وظروف العمل الصحية المأمونة**  
ركزت الاستراتيجية الوطنية للأسرة في دولة قطر في برامجها على اصبحة تهيئة بيئة خالية من المعوقات المادية والعرفية للأشخاص المعاقين وتسهيل إمكانية الوصول والتواصل بينهم وبين العالم المحيط بهم ، وذلك من خلال تمكين الأشخاص المعاقين من استعمال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتوفير الأجهزة والتقنيات المساعدة في صليات التأهيل الشامل للمعاقين .

**6- التدابير المتخذة للحد من الفقر . الحماية الاجتماعية والدخل المتساوي وكما يلي :**

أ- تم دولة قطر بمرحلة متصصة من تاريخها تتمثل في مضيقها قداماً نحو تحقيق تنمية شاملة ومتسارعة لمصاحب ذلك تحقيق الدولة لعدلات نمو اقتصادية بمستويات عالية استثنائية تعتبر الأعلى عالمياً ، فبين عامي 2000 و2010 نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 16% . إذ ان هذه العوائد المالية المتنامية المتأنية من تصدير الغاز والنفط قد مكنت قطر من الاستثمار على مستوى عالمي في البنية التحتية الحديثة وفي الصحة والتعليم ، وفي الحماية الاجتماعية ، وفي ظل هذه المؤشرات الاقتصادية الإيجابية والمناخ الاقتصادي الجيد ، يبدو من الصعب الحديث عن مستويات دخل تقل عن دولار لا سيما اذا علمنا ان مؤشر خط الفقر النسبي الوطني هو 64,286 ريال قطري أي ما يعادل (17612) دولار امريكي .

ب- الفقر النسبي الوطني ، قطر بوصفها دولة غنية ، تم تطوير خط الفقر النسبي خاص بها ، الذي يفهم الفقر بالعلالة مع مستويات المعيشة السائدة في المجتمع في زمن معين . وعند تطبيق خط الفقر النسبي الوطني ، تبين ان حوالي 9% من الأسر المعيشية القطرية سجلت على أنها أسر فقيرة نسبياً ، إن تحديد عتبة خط الفقر النسبي الوطني يساهم في دعم وتعزيز التشريع لضمان التحويلات المالية الكافية لبرامج المساعدة الحكومية وغير الحكومية . ويقدم النظام الحالي الذي تصوده وزارة الشؤون الاجتماعية دعماً سخياً للمواطنين عبر وسائل عديدة منهم ومن بينها نظام تخصيصات نقدية للمئات الأهمشة والضعيفة دون تحمل اية تكاليف وبرامج اقتصادية تمكينية وخدمات مرادمة الوظائف الشاغرة للباحثين عن عمل ، كما تقوم العديد من المنظمات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني بتقديم بعض الخدمات بالإضافة إلى صندوق الزكاة والهيئة العامة للأوقاف .

ت- تتضمن ركيزة التنمية الاجتماعية في رؤية قطر الوطنية محور الرعاية والحماية الاجتماعية ؛  
بهدف النهوض بالمجال الاجتماعية وتطويره من خلال بناء الانسان القطري القادر على  
التعامل بجدارة ومرونة مع متطلبات عصره والحفاظ على اسرة قوية متماسكة تحظى  
بالدعم والرعاية والحماية الاجتماعية .

7- عدد الاشخاص ذوي الاعاقة ا .

السنة	نسبة الاعاقة بين القطريين			نسبة الاعاقة بين غير القطريين		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
2007	1,6	1,1	1,3	0,2	0,4	0,2
2008	1,8	1,2	1,5	0,2	0,4	0,3
2009	1,7	1,2	1,4	0,1	0,3	0,2
2010	1,4	1,2	1,3	0,2	0,6	0,3

(\*) المصدر: اللجنة الدائمة للسكان

8- التدابير المعتمدة للمشاورة مع الاشخاص ذوي الاعاقة والمنظمات التي تمثلهم في عملية رصد وتنفيذ القوانين والسياسات التي تعزز فرص العمل والبرامج التي تشارك فيها الدولة في إطار برامج التعاون الدولي :

صادقت دولة قطر على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والاقليمية المهتمة بتضامنا  
التعلمية والتعاون الدولي وذلك حرصا منها على المشاركة الفعالة في تعزيز التعاون الدولي بشتى  
انواعه . ومن اهم الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي صادقت عليها دولة قطر في هذا الاطار :  
الاتفاقية رقم (111) بشأن القضاء على التمييز في مجال الاستخدام والمهنة في (1976) . اتفاقية  
حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في (2008) . اتفاقية القضاء على اشكال التمييز ضد المرأة في  
(2009) . والميثاق العربي لحقوق الانسان (2008) . وتوجد عدد من الجادرات على المستوى الدولي  
والاقليمي تذكر منها ما يلي :

1- حالة سكان قطر 2011

أ- التعاون مع منظمة التأهيل الدولي لإعداد مشروع الدليل الهندسي للمعايير التخطيطية والتنظيمية الخاصة بالأشخاص ذوي الاعاقة : والذي يادر بإعداده المجلس الاعلى لشؤون الاسرة اهم التعديلات التي ينبغي إدراجها في المباني والمرافق الحكومية وغير الحكومية لأجل تسهيل وصول ذوي الاعاقة إليها .

ب- المنتدى العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة : والذي يعقد سنويا فعالية عالمية يحضرها كل عام شخصيات بارزة وفاعلة لها مساهمات كبيرة في خطط وبرامج تكين ذوي الاعاقات ودمجهم سواء على المستوى الوطني او الدولي ، ويعد للمنتدى فرصة لتبادل الخبرات والتجارب بين مركز النشطلخ والخبراء المشاركين من مختلف دول العالم وتكوين شراكات وبرامج تواكب التطورات والتسجيدات الهادفة إلى دمج ذوي الاعاقات في المجتمع .

ج- اطلاق المجلس الاعلى لشؤون الاسرة في دولة قطر مبادرة عنوانها ' استكمال توحيد لغة الإشارة ' بالتنسيق مع جامعة الدول العربية والاتحاد العربي للصمم والمنظمة العربية للثقافة والتعلم فكان اللقاء بورشة جمعت الصمم العرب والعاملين معهم حيث تم تدشين قاموس الإشارة العربي للصمم (2007) .

د- تم إنشاء آليات مؤسسية على المستوى الاقليمي . كإنشاء الاتحاد العربي للمكفوفين : وهي منظمة غير حكومية اعضاؤها يمثلون الجمعيات الاهلية ذات العلاقة المباشرة بالمكفوفين في الدول العربية . ويهدف الاتحاد إلى تطبيق المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمكفوفين في الدول الاعضاء من خلال جمعياتهم في دولهم والعمل على تذليل الصعاب امام هؤلاء المكفوفين بالطرق الممكنة .

هـ- فيما يتعلق بالالتزامات تجاه قضايا التنمية والتعاون الدولي فإن دولة قطر لا زالت تثبت مساهمتها الفعالية في تحسين واقع العديد من الدول ومد يد المساعدة لها من خلال ثبات نسبة المساعدات المقدمة من التاج الخلي . سواء اكانت مساعدات مباشرة ام غير مباشرة . وهي المؤسسات الحكومية او مؤسسات المجتمع المدني ، وتعمل هذه المؤسسات على المساهمة في التنمية المحلية والقضاء على مختلف اوجه الفقر وتمكين مختلف شرائح المجتمع كالأشخاص ذوي الاعاقة وغيرهم .



### المصادر

- تقرير حول التقدم المحرز والعقبات في تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم (65/186) والقرار رقم (64/154). المجلس الأعلى لشؤون الأسرة . 2011 .
- التقرير الوطني حول الجهود المبذولة في دولة قطر لبناء أسرة متفتحة على مجتمع المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة . 2012 .
- تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر . 2012 .
- حالة سكان قطر 2011 . اللجنة الدائمة للسكان . 2011 .
- الاستراتيجية العامة للأسرة في دولة قطر .